

Distr.: General  
28 February 2022  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البنادان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير

المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## سلامة الصحفيين

### تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

موجز

يُقدّم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 18/45. وتستكشف المفوضية السامية فيه أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير التي اتخذتها الدول للتصدي لها على سلامة وعمل الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، وتصف الاتجاهات والممارسات الجيدة، بما في ذلك من منظور جنساني. ويعرض التقرير أيضاً عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المساعدة على وضع وتعزيز نهج وطنية لحماية الصحفيين، بما في ذلك ما قامت به بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وأخيراً، يقدم التقرير توصيات بشأن حماية حرية الإعلام وسلامة الصحفيين في ضوء النتائج والاستنتاجات الواردة في التقرير.

\* قدّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لكي يتضمّن أحدث التطورات.



## أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 18/45 بشأن سلامة الصحفيين، إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليه في دورته الثامنة والأربعين تقريراً عما كان للتدابير التي اتخذتها الحكومات للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من آثار وتداعيات على سلامة وعمل الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام وأن تدرج فيه منظوراً جنسانياً. وطلبت أيضاً أن يحدد التقرير الاتجاهات وأن يبين الممارسات الجيدة، ولا سيما بشأن الكيفية التي يمكن بها لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، في إطار ولايتها والعمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، أن تساعد، عند الطلب، في وضع نهج وطنية لحماية الصحفيين<sup>(1)</sup>.

2- ولدى إعداد التقرير، التمسست المفوضية مساهمات من الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وورد ما مجموعه تسع وثلاثون مساهمة<sup>(2)</sup>. واعتمد في إعداد التقرير أيضاً على طائفة من المصادر العامة، بما فيها ممارسة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان وتقارير منظمات المجتمع المدني والباحثين والممارسين.

## ثانياً- الحالة الراهنة

3- ما فتئت وسائل الإعلام تؤدي دوراً حاسماً في إعلام الجمهور في أثناء جائحة كوفيد-19. فالتدفق الحر للمعلومات وقدرة الناس على الوصول إلى المعلومات من مجموعة متنوعة من المصادر الموثوق بها والتعبير عن أنفسهم والانتقاد والنقاش أمر ضروري لزيادة مشاركة جميع الأفراد إلى أقصى حد في وضع وتنفيذ السياسات الصحية أو السياسات المتعلقة بالصحة. وقد مكنت التقارير القائمة على الحقائق الناس من الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات موثوق بها بشأن الجائحة، حتى يتمكنوا من المشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم واتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها السلطات للتصدي لمختلف التحديات والمخاطر التي تشكلها الجائحة. وخلال حالات الطوارئ الصحية العامة، تظل وسائط الإعلام ضرورية لتعزيز الشفافية والمساءلة، بما في ذلك فيما يتعلق بردود السلطات<sup>(3)</sup>.

4- وقد وُصف الإطار القانوني الدولي الواجب التطبيق لحماية الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام في تقارير سابقة عن سلامة الصحفيين<sup>(4)</sup>. ووفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، يجب على الدول أن تحترم حقوق الإنسان الواجبة للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام وأن تكفل احترامها. وفي حين أن الدول قد ترى أن بعض التدابير التي تؤثر على مختلف الجهات الفاعلة في المجتمعات، بما في ذلك الصحفيين والعاملون في وسائط الإعلام، أمر ضروري للتصدي للتحديات الاستثنائية التي تفرضها جائحة كوفيد-19، فإن جميع هذه التدابير يجب أن تكون متوافقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان الواجب التطبيق.

(1) عملاً بالوثيقة A/HRC/48/35 المتعلقة بالقيود التي تواجهها المنظمة، يقدم هذا التقرير إلى الدورة التاسعة والأربعين.

(2) انظر: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/SafetyOfJournalists/Pages/reports.aspx>

(3) United Nations, "COVID-19 and human rights. We are all in this together" (April 2020), p. 13

(4) انظر أيضاً A/HRC/39/23. وانظر أيضاً A/HRC/24/23، الفقرات 11-13؛ A/69/268، الفقرات 10-12؛ A/70/290، الفقرة 17؛ وA/72/290، الفقرات 13-16.

5- والحق في حرية الرأي والتعبير شرط لا غنى عنه لتطور الفرد تطوراً تاماً، وحجر الزاوية في كل مجتمع حر وديمقراطي. وحرية التعبير شرط ضروري لإرساء مبادئ الشفافية والمساءلة التي تمثل بدورها عاملاً أساسياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها<sup>(5)</sup>. ويتطلب الحق في الوصول إلى المعلومات التي هي في حوزة الهيئات العامة أن تضع الدول استباقياً في الملك العام المعلومات الحكومية التي تهم العموم وأن تكفل الوصول السهل والسريع والفعال والعملي إلى هذه المعلومات<sup>(6)</sup>. وتتص المادة 19(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الحق في اعتناق الآراء دون أي تعرض بسببها. ولا يمكن أن يخضع هذا الحق للاستثناء أو التقييد، باستثناء ما يُفرض وقت الطوارئ العامة، على النحو المنصوص عليه في المادة 4 من العهد، أو في حالة القيود المحددة المنصوص عليها في المادة 19، من قبيل حماية الصحة العامة. بيد أنه عندما تفرض دولة طرف قيوداً على ممارسة حرية التعبير، فإنه لا يجوز أن تعرّض هذه المجالات الخاضعة للقيود الحق نفسه للخطر<sup>(7)</sup>. ويجب أن ينص القانون على القيود وأن تكون ضرورية ومتناسبة. ولا ينبغي أبداً استخدام التدابير الرامية إلى التصدي لتحدي الصحة العامة الناجم عن الجائحة كأساس لقمع المعارضة، أو إسكات صوت الصحفيين، أو إنكار حقوق الإنسان الأخرى، أو اتخاذ أي خطوات أخرى ليست ضرورية قطعاً لمعالجة الوضع الصحي<sup>(8)</sup>.

6- ويتعين على الدول أيضاً أن تكفل حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام وأي أفراد آخرين من أي أعمال يقوم بها أشخاص عاديون أو كيانات ويكون من شأنها أن تعيق تمتعهم بحريتي الرأي والتعبير<sup>(9)</sup>. وينبغي أن تضع الدول الأطراف تدابير فعالة للحماية من الاعتداءات التي ترمي إلى إسكات أصوات الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير<sup>(10)</sup>. ولا تتوقف هذه الالتزامات أثناء أزمة الصحة العامة، بغض النظر عن حجمها.

## ألف - القيود غير المبررة المفروضة على حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات

7- وفي "النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"، الذي وجهه الأمين العام في شباط/فبراير 2020، أشار إلى الاتجاه العام المقلق المتمثل في تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني وتأثيره السلبي على الصحفيين، وخاصة النساء<sup>(11)</sup>. وقد أدى المسار اللاحق لجائحة كوفيد-19 إلى تفاقم هذا الاتجاه. وواجه الصحفيون تهديدات جديدة، بما في ذلك اتهامهم أو اعتقالهم أو احتجازهم أو مقاضاتهم بدعوى نشر "أخبار زائفة"<sup>(12)</sup>. ونتيجة للتدابير المقيدة للحق في حرية التعبير، منع الصحفيون في العديد من الدول من الوصول بحرية إلى المعلومات المتعلقة بالجائحة، سواء كانت في حوزة السلطات العامة أو كان الحصول عليها يتم من خلال التحقيق في الميدان<sup>(13)</sup>.

(5) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34(2011)، الفقرات 1-3.

(6) المرجع نفسه، الفقرة 19.

(7) المرجع نفسه، الفقرة 21.

(8) انظر: <https://www.ohchr.org/ar/covid-19/guidance>.

(9) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34(2011)، الفقرة 7.

(10) المرجع نفسه، الفقرة 21.

(11) "أسمى ما نرثو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"، الصفحة 8.

(12) United Nations, "COVID-19 and human rights. We are all in this together", pp. 13-14.

(13) A/HRC/44/49، الفقرات 18-23.

## 1- حرية التعبير

8- خلال جائحة كوفيد-19، فرض عدد من الدول قيوداً على حرية التعبير، بدعوى التصدي لانتشار المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة وما يرتبط بذلك من مخاطر على الصحة العامة<sup>(14)</sup>. ومما يؤسف له أن هذه التدابير استخدمت أيضاً لإسكات الأصوات التي تعبر عن انتقادها لإجراءات الدول الرامية إلى التصدي للجائحة، أو استخدمت لمجرد منع تبادل المعلومات في بعض الحالات<sup>(15)</sup>.

9- وفي حزيران/يونيه 2021، أفادت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير أن 17 دولة قد أصدرت قوانين للتصدي "للمعلومات المريبة المتعلقة بالجائحة"<sup>(16)</sup>. وأشارت أيضاً إلى أن عدة دول اعتمدت بالفعل قوانين تستهدف تحديداً الأخبار الزائفة أو الأمن السيبراني قبل الجائحة<sup>(17)</sup>. وعلاوة على ذلك، وكما أبرزته منظمة المادة 19 غير الحكومية في مساهمتها، فإن بعض الدول تستخدم القوانين القائمة لتقييد حرية التعبير عن التعليقات الناقدة والإبلاغ بشأن جائحة كوفيد-19، بما في ذلك قوانين التشهير أو قوانين الجرائم السيبرانية.

10- وخلص استقصاء أجره الاتحاد الدولي للصحفيين في نيسان/أبريل 2020، استناداً إلى عينة من 1 308 صحفيين في الخطوط الأمامية من 77 بلداً، إلى أن ثلاثة من كل أربعة صحفيين واجهوا قيوداً أو عرقلة أو ترهيباً على أيدي السلطات العامة أثناء محاولتهم الإبلاغ بشأن جائحة كوفيد-19. واستناداً إلى الاتحاد، استخدم بعض الدول أوامر الحجب لإزالة مقالات المواقع الإلكترونية والمنشورات على منصات التواصل الاجتماعي المتعلقة بالجائحة، وغالباً ما كانت تلك المقالات تتضمن انتقاداً لإجراءات تصدي الحكومة للجائحة أو معلومات بشأنها<sup>(18)</sup>، ومن أجل ضمان الامتثال لأوامر الحجب، أفادت التقارير بأن السلطات في بعض الدول استخدمت تدابير قائمة على التكنولوجيا، مثل تصفية المحتوى وهجمات "حجب الخدمة الموزعة"، لمنع الوصول إلى المواقع الشبكية والمنصات<sup>(19)</sup>. وقد فوضت بعض الدول عملية اتخاذ القرار بشأن عمليات الحجب إلى شركات وسائط الإعلام الاجتماعية ومقدمي خدمات الإنترنت، مما أثار شواغل بشأن عمليات صنع القرار المبهمة وغير الخاضعة للمساءلة والقيود التي لا مبرر لها على تقاسم المحتوى<sup>(20)</sup>.

11- وأعربت المقررة الخاصة المعني بحرية التعبير عن قلقها إزاء زيادة المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة خلال جائحة كوفيد-19، ولا سيما عبر الإنترنت<sup>(21)</sup>. وقد أطلق على الوفرة المفرطة من المعلومات بشكل عام، بما في ذلك المعلومات المغلوطة، اسم "الوباء المعلوماتي"<sup>(22)</sup>. وكانت القوانين

(14) انظر مساهمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

(15) انظر: <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25823>.

(16) A/HRC/47/25، الفقرة 53.

(17) A/HRC/44/49، الفقرة 50.

(18) انظر مساهمة الاتحاد الدولي للصحفيين و Council of Europe، "The impact of the sanitary crisis on freedom of expression and media freedom" (July 2020)، p. 10.

(19) A/HRC/44/49، الفقرة 24.

(20) A/76/285، الفقرات 17-19.

(21) A/HRC/47/25، الفقرتان 25 و49، و A/HRC/44/49، الفقرات 41 و45-47. وانظر أيضاً: WHO، "Fighting misinformation in the time of COVID-19, one click at a time"، 27 April 2021، and UN News، "During this coronavirus pandemic، 'fake news' is putting lives at risk: UNESCO"، 13 April 2020.

(22) انظر: World Health Organization، "An overview of infodemic management during COVID-19. January 2020 to May 2021".

التي تهدف إلى المعاقبة على المعلومات المضللة في سياق الجائحة في عدد من البلدان ففضفاضة للغاية وغامضة. وينص بعضها على الرقابة والعقوبات الجنائية وحتى العقوبات السالبة للحرية، مما يثير المخاوف من ألا تفي القيود بشروط الشرعية والضرورة والتناسب<sup>(23)</sup>. فعلى سبيل المثال، لا تنص بعض القوانين على معايير محددة بوضوح وموضوعية لتحديد طابع الزيف أو الافتراء في المعلومات<sup>(24)</sup>، بينما تستهدف التشريعات في حالات أخرى المعلومات التي "يمكن أن تسبب الارتباك" أو "تثير الذعر". وتفيد التقارير بأن بعض الدول حظرت نشر أي معلومات ذات صلة بالجائحة، غير المعلومات المنشورة رسمياً، أو اشترطت الموافقة عليها قبل نشرها<sup>(25)</sup>.

12- وفي بعض الدول، ادّعي أن وسائل الإعلام التي نشرت تقارير عن الجائحة تعرضت لمضايقة وقيود إدارية غير متناسبة بل ولتحقيقات جنائية فيما يتعلق بعملها الإعلامي المشروع. وقد تم تعليق تراخيص تشغيل بعضها أو أُجبرت على الإغلاق<sup>(26)</sup>. وفي عدد من الحالات، سحبت بطاقات الصحفيين أو سُحب اعتمادهم الصحفي وتعرضوا للترهيب والاعتقال والملاحقة القضائية والاحتجاز<sup>(27)</sup>. ويستفاد من مرقب حرية الصحافة المعني بجائحة كوفيد-19 والتابع لمعهد الدولي للصحافة أن من بين الصحفيين البالغ عددهم 215 صحفياً والذين تم اعتقالهم بسبب تغطيتهم لجائحة كوفيد-19، تم اعتقال 18 صحفياً بتهم تتعلق بأخبار زائفة<sup>(28)</sup>.

## 2- الوصول إلى المعلومات

13- أقرت الجمعية العامة في قرارها 306/74 بشأن اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بأهمية ضمان التدفق الحر للمعلومات والمعارف، بما في ذلك عن طريق نشر معلومات دقيقة وواضحة وقائمة على الأدلة وعلى أسس علمية<sup>(29)</sup>. غير أنه لا يمكن للصحفيين أن يؤدي دورهم الفعال في إعلام الجمهور والمساهمة في مساءلة السلطات دون أن يتمكنوا من الوصول إلى المعلومات بحرية. وفي بعض البلدان، يواجه الصحفيون صعوبات في هذا الصدد. وخلص استقصاء أجري في عام 2020 لما مجموعه 406 1 صحفيين وعاملين في وسائل الإعلام من 125 بلداً في إطار "مشروع الصحافة والجائحة"، وهي مبادرة بحوث تعاونية أجراها المركز الدولي للصحفيين ومركز تاو للصحافة الرقمية في جامعة كولومبيا، إلى أن 28 في المائة من المجيبين منعوا من الوصول إلى ممثلي الحكومات أو إلى مصادر رسمية أخرى؛ ولم يتمكن 23 في المائة منهم من القيام بتقارير صحفية بسبب عدم وجود اعتماد أو ترخيص؛ واستبعد 20 في المائة منهم من المؤتمرات الصحفية الحكومية؛ ورفض 20 في المائة من الطلبات الرسمية المتعلقة بحرية المعلومات؛ وشهد 13 في المائة منهم سحب

(23) A/HRC/44/49، الفقرة 48. وانظر أيضاً، مساهمة اليونسكو. ولاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 34(2011) أن القيود يجب ألا تكون مفرطة في الاتساع. وانظر أيضاً المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير وآخرين، "الإعلان المشترك بشأن حرية التعبير والأخبار الزائفة" والمعلومات المضللة والدعاية"، 3 آذار/مارس 2017.

(24) A/HRC/47/25، الفقرة 54.

(25) انظر مساهماتي منظمتي الصحافة الحرة غير المحدودة والمادة 19.

(26) انظر مساهمات منظمة المادة 19 والمركز الكمبيوتر لحقوق الإنسان.

(27) انظر مساهمة اليونسكو والاتحاد الدولي للصحفيين. وانظر أيضاً: Council of Europe and Safety of Journalists Platform, Wanted! Real Action for Media Freedom in Europe (2021).

(28) انظر: [https://ipi.media/covid19/?alert\\_type=0&language=0&years=0&country=0](https://ipi.media/covid19/?alert_type=0&language=0&years=0&country=0)

(29) انظر أيضاً A/HRC/49/38، الفقرة 46.

الإعلانات الحكومية من منشوراتهم؛ وألغيت تراخيص الصحافة في 3 في المائة من الحالات؛ وطرده 2 في المائة منهم من بلد أجنبي<sup>(30)</sup>.

14- وفي بعض الدول، زعم الصحفيون أن وصولهم إلى المرافق الصحية قد تم تقييده ومنع المهنيون الصحفيون من التحدث إلى وسائل الإعلام بشأن كوفيد-19<sup>(31)</sup>. وفي حالات أخرى، ادّعى أن السلطات حذت من حرية تنقل الصحفيين الذين يسعون إلى تغطية الأحداث والاحتجاجات المتعلقة بالجائحة أو تأكيد المعلومات المبلغ عنها<sup>(32)</sup>. وفي عدد من الدول، تقيّد التقارير بأن وسائل الإعلام التي تديرها الدولة هي وحدها التي يمكنها الوصول إلى المناطق "الحساسة"<sup>(33)</sup>. وفي بعض الحالات، أفادت التقارير بأن صحفيين احتجزوا واعتقلوا وعُزِموا بسبب تغطيتهم للاحتجاجات المتعلقة بفيروس كوفيد-19<sup>(34)</sup>.

15- وأبرزت اليونسكو في مساهمتها أثر نظم الاعتماد التقييدية التي تؤثر سلباً على قدرة الصحفيين على الوصول إلى المعلومات ومساءلة الدول<sup>(35)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، سلط الضوء على الاستخدام الانتقائي لنظم الاعتماد لاستبعاد الصحفيين أو وسائل الإعلام في عدد من البلدان<sup>(36)</sup>. وأوصت المقررة الخاصة المعنية بحرية التعبير بأن تتجنب الدول فرض عراقيل تقوض وسائل الإعلام المستقلة من قبيل إجراءات الاعتماد<sup>(37)</sup>. وفي بعض الدول، ثمة ادعاءات بأن قواعد بيانات الصحة العامة قد أزيلت وعدلت المعلومات المتعلقة بأعداد الوفيات الناجمة عن كوفيد-19<sup>(38)</sup>.

## باء - الاعتداءات على الصحفيين الذين يقدمون تقارير صحفية عن جائحة كوفيد-19

16- ما فتئ الصحفيون الذين يؤدون عملهم المشروع في تغطية جائحة كوفيد-19 يتعرضون لاعتداءات جسدية ولفظية وعبر الإنترنت في جميع مناطق العالم. وأفاد مرقب حرية الصحافة المعني بكوفيد-19 والتابع للمعهد الدولي للصحافة بأن سلطات الدولة مسؤولة عما يقارب نصف الاعتداءات البدنية على الصحفيين فيما يتعلق بالجائحة، و21 في المائة من الرقم الإجمالي للاعتداءات اللفظية والبدنية<sup>(39)</sup>. وأفادت التقارير بأن الصحفيين تعرضوا لاعتداءات بدنية أثناء تغطيتهم للاحتجاجات ضد القيود المتصلة بالجائحة وفي سياق عملهم الاستقصائي، بما في ذلك على يد الشرطة وقوات الأمن، في

(30) وانظر: Julie Posetti, Emily Bell and Pete Brown, "Journalism and the pandemic: a global snapshot .of impacts" (2020).

(31) انظر مساهمتي منظمة الصحافة الحرة غير المحدودة وآلية الرد السريع من أجل حرية وسائط الإعلام. وانظر أيضاً: AccessNow, "Fighting misinformation and defending free expression during COVID-19: recommendations for .states" (April 2020), p. 7.

(32) انظر مساهمتي منظمة الصحافة الحرة غير المحدودة وآلية الرد السريع من أجل حرية وسائط الإعلام.

(33) انظر مرقب حرية الصحافة المعني بجائحة كوفيد-19 والتابع للمعهد الدولي للصحافة.

(34) انظر مساهمتي منظمة الصحافة الحرة غير المحدودة وآلية الرد السريع من أجل حرية وسائط الإعلام.

(35) انظر أيضاً مساهمة منظمة مراسلون بلا حدود.

(36) وانظر: Council of Europe and Safety of Journalists Platform, Wanted! Real Action for Media .Freedom in Europe (2021).

(37) A/71/373.

(38) وانظر مساهمة الجمعية البرازيلية لصحافة التحقيق.

(39) حتى 6 كانون الثاني/يناير 2022، سجل المرقب 473 انتهاكاً لحرية الإعلام، بما في ذلك الاعتداءات البدنية واللفظية. انظر <https://ipi.media/covid19-media-freedom-monitoring/>.

حين ادّعي أن بعضهم اختفى قسراً<sup>(40)</sup>. وفي تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في نيسان/أبريل 2020، تناولت المقررة الخاصة المعنية بحرية التعبير تهجمات الشخصيات السياسية وكبار المسؤولين على الصحفيين، وترهيب الشرطة للصحفيين خلال جائحة كوفيد-19<sup>(41)</sup>. وتناولت المقررة الخاصة أيضاً الاعتداءات على الصحفيين الذين يقدمون تقارير صحفية عن الجائحة في بياناتها العامة<sup>(42)</sup> ورسائلها الفردية إلى الدول التي أرسلتها بالاشتراك مع مكلفين آخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة<sup>(43)</sup>.

17- واعترّف على نطاق واسع بالمخاطر التي تشكلها مراقبة الدولة على سلامة الصحفيين وقد تناولتها تقارير سابقة<sup>(44)</sup>. ودعا مجلس حقوق الإنسان الدول إلى الامتناع عن استخدام تقنيات المراقبة غير القانونية أو التعسفية، بطرق منها الاختراق الحاسوبي، كما دعا إلى ضمان عدم استخدام تكنولوجيات المراقبة المحددة الأهداف إلا وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في الشرعية والمشروعية والضرورة والتناسب<sup>(45)</sup>. ومع ذلك، ظلت ترد تقارير عن مراقبة الصحفيين: ففي عام 2021، كشف تعاون بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام عن الاستخدام الواسع النطاق لأدوات البرمجيات الخبيثة التي تستهدف الأجهزة المحمولة لما لا يقل عن 180 صحفياً في بلدان متعددة (إلى جانب المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة السياسيين)<sup>(46)</sup>. وقد شجبت المفوضة السامية لحقوق الإنسان وخبراء حقوق الإنسان الاستخدام التعسفي للبرمجيات الخبيثة في ترهيب الصحفيين والمجتمع المدني<sup>(47)</sup>، ودعوا الدول إلى تنفيذ وقف اختياري لبيع ونقل هذه الأدوات إلى أن يتسنى ضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان<sup>(48)</sup>. واستناداً إلى اليونيسكو، استخدمت المراقبة عبر الإنترنت خلال الجائحة لتقويض حماية الصحفيين للمبلغين عن المخالفات<sup>(49)</sup>. وتتحدث بعض المساهمات عن الاحتجاز التعسفي للصحفيين وزيادة عدد الصحفيين المسجونين على مستوى العالم في عام 2020، حيث سعت الدول إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد تغطية قضايا كوفيد-19 أو قمع الإبلاغ عن الاضطرابات السياسية<sup>(50)</sup>.

(40) انظر مساهمات الجمعية البرازيلية لصحافة التحقيق، ومنظمة المادة 19، ومنظمة الصحافة الحرة غير المحدودة، واليونيسكو ومراسلون بلا حدود. وانظر: *Real Action: Council of Europe and Safety of Journalists Platform, Wanted! for Media Freedom in Europe*

(41) <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25856>

(42) انظر على سبيل المثال: <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25856>

(43) انظر، على سبيل المثال، الرسائل الموجهة إلى الصين في 7 أيار/مايو 2020، وإلى إثيوبيا في 12 أيار/مايو 2020، وإلى جمهورية فنزويلا البوليفارية في 28 نيسان/أبريل 2020.

(44) انظر [A/HRC/27/37](https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25856) و [A/HRC/28/39](https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25856) و [A/HRC/41/35](https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25856).

(45) القرار 18/45، الفقرة 10 (ك) و(ل).

(46) انظر <https://forbiddenstories.org/pegasus-journalists-under-surveillance>.

(47) انظر: Statement by the High Commissioner, "Use of spyware to surveil journalists and human rights defenders", 19 July 2021; United Nations, COVID-19 and Human Rights: We are all in this together, April 2020. وانظر أيضاً [A/HRC/41/35](https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27455&LangID=E)، الفقرات 7-14؛ و [A/HRC/41/CRP.1](https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27455&LangID=E)، الفقرة 10؛ و [A/76/285](https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27455&LangID=E)، الفقرات 10-12 و 17؛ و "Freedom House, "Freedom on the Net 2020. The pandemic's digital shadow"

(48) انظر، على سبيل المثال، بيان المفوضة السامية بشأن الآثار المترتبة على برامج التجسس بغاسوس: <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27455&LangID=E> و <https://www.oas.org/en/iachr/expression/showarticle.asp?artID=1207&IID=1>، <https://www.oas.org/en/iachr/expression/showarticle.asp?artID=1218&IID=1>.

(49) UNESCO, "Journalism, press freedom and COVID-19" (2020), p. 14

(50) انظر مساهمة حملة الشارة الدولية لحماية الصحفي. وانظر أيضاً لجنة حماية الصحفيين، "عدد الصحفيين السجناء في العالم يبلغ مستوى قياسياً"، 15 كانون الأول/ديسمبر 2020.

## جيم - الآثار المنعكسة على حق الصحفيين في الحياة والصحة خلال جائحة كوفيد-19

- 18- وثقت حملة الشارة الدولية لحماية الصحفي تأثير الجائحة على صحة الصحفيين على مستوى العالم. ففي كانون الأول/ديسمبر 2021، أفادت الحملة بأنه حتى ذلك الحين، توفي ما لا يقل عن 1 932 صحفياً بسبب كوفيد-19 في 94 بلداً وأن عشرات الآلاف من الصحفيين أصيبوا بالفيروس<sup>(51)</sup>.
- 19- واستناداً إلى الاتحاد الدولي للصحفيين، تعرضت حياة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم للخطر بسبب انتهاك أرباب العمل لتشريعات الصحة والسلامة، وعدم إلزام الدول لهم بتلك المعايير. كما كشف الاستقصاء الذي أجراه الاتحاد لما مجموعه 1 308 صحفيين في الخطوط الأمامية أن واحداً من كل أربعة مجيبين يفتقر إلى أي معدات وقاية للعمل في الميدان. وتبين من استقصاء إلكتروني أجراه مركز جنوب آسيا لوسائل الإعلام في مجال التنمية أن 32 في المائة من العاملين في وسائل الإعلام يؤدون عملهم بدون معدات وقاية شخصية، وأن 76 في المائة من الصحفيين ليس لديهم تأمين صحي أو بدل مخاطر من أرباب عملهم<sup>(52)</sup>.
- 20- وأبرزت اليونسكو في مساهمتها الأضرار النفسية والعقلية الكبيرة التي لحقت بالصحفيين الذين يغطون الجائحة، والتي ترتبط بعوامل مختلفة، بما في ذلك سياق عملهم الصادم، والذي غالباً ما يكون مقترناً بالعمل لساعات طويلة وزيادة انعدام الأمن الوظيفي. واستناداً إلى لجنة حماية الصحفيين، توفي صحفیان على الأقل في عام 2020 بعد إصابتهما بكوفيد-19 أثناء احتجازهما، وأفادت التقارير بأن أحدهما على الأقل احتجز بتهم الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار زائفة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

## دال - الآثار الاقتصادية

- 21- أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الضغط الاقتصادي على وسائل الإعلام التقليدية مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف المطبوعة. وذكرت اليونسكو أن إيرادات الصحف العالمية قد انخفضت إلى النصف على مدى السنوات الخمس الماضية<sup>(53)</sup>. وأشارت بعض المساهمات إلى أن الجائحة أدت إلى انخفاض حاد في إيرادات قطاع وسائل الإعلام الإخبارية المبلغ عنها في العديد من البلدان، مما أدى إلى انعدام الأمن الوظيفي، والتسريح من العمل، بل وحتى التصفية في بعض الحالات<sup>(54)</sup>. ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى الانخفاض الكبير في الإيرادات من الإعلانات، وهو مصدر دخل رئيسي لمعظم وسائل الإعلام. كما تأثرت الإيرادات المتأتية من المبيعات، لا سيما فيما يتعلق بوسائل الإعلام المطبوعة التي تباع في نقاط البيع المادية<sup>(55)</sup>. وأجبرت التحديات الاقتصادية الإضافية، الناجمة عن المعلومات المضللة، وسائل الإعلام التقليدية على تحويل الموارد من إعداد التقارير إلى تبيد المعلومات المضللة وتكذيبها<sup>(56)</sup>.

(51) انظر: <https://www.presseblem.ch/-1.shtml>.

(52) انظر مساهمة منظمة الصحافة الحرة غير المحدودة.

(53) انظر اليونسكو، "الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام. التقرير العالمي 2021/2022" (2021)، ص 9.

(54) Peter Noorlander, "COVID and free speech. The impact of COVID-19 and ensuing measures on freedom of expression in Council of Europe member states" (2020).

(55) انظر مساهمات منظمة الصحافة الحرة غير المحدودة، الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاتحاد الدولي للصحفيين.

(56) A/HRC/47/25، الفقرة 23.



22- وخلص الاستقصاء التي أجراه الاتحاد الدولي للصحفيين إلى أن ثلثي المجيبين، بمن فيهم الموظفون والصحفيون المستقلون، عانوا من تخفيضات في الأجور وتأخيرات في دفعها، أو إلغاء العمولات أو تدهور ظروف العمل، وفقدان الإيرادات والوظائف نتيجة للجائحة. ويبدو أن الصحفيات يتأثرن بشكل خاص<sup>(57)</sup>. وأثار الاتحاد أيضاً شواغل بشأن ممارسات التوظيف التعسفية والمسيئة، فيما يتعلق بالأجور وظروف العمل والفصل منه والفرص القسري للإجازة غير المدفوعة الأجر، في جملة أمور أخرى. وأفادت التقارير بأن بعض الصحفيين الذين ثبتت إصابتهم بفيروس كوفيد-19 استمروا في العمل خوفاً من تسريحهم.

### ثالثاً - الاتجاهات والممارسات الجيدة

23- حُدِّدَت بإيجاز أدناه الممارسات الجيدة التي تعالج بعض التحديات التي تم إبرازها أعلاه.

#### ألف - تسهيل وصول الصحفيين إلى المعلومات في سياق الجائحة

24- تسليماً بالحاجة إلى معلومات مستكملة في سياق حالة طوارئ صحية سريعة التطور، عملت عدة دول بممارسة عقد مؤتمرات صحفية منتظمة مكرسة لإجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19. ومع ارتفاع مخاطر العدوى، لم يعد عدد من الدول يشترط التواجد المادي في المؤتمرات الصحفية بل أصبحت تعقد هذه المؤتمرات بوسائط الاتصال عبر الإنترنت. وشدد الاتحاد الأوروبي للصحفيين على أهمية ضمان أن يتمكن الصحفيون من مواصلة طرح الأسئلة مباشرة في الأشكال الافتراضية لعقد المؤتمرات الصحفية، وأشاد بالمبادرات المتخذة في هذا الصدد في الدانمرك وإسبانيا، وكذلك في مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل<sup>(58)</sup>. وأبرزت سويسرا في مساهمتها التدابير الرامية إلى السماح للصحفيين المعتمدين بطرح الأسئلة مباشرة خلال المؤتمرات الصحفية المعقودة عبر الإنترنت.

25- وأفاد عدد من الدول بأنها اتخذت تدابير ترمي إلى تيسير حصول الصحفيين على المعلومات. وأفادت النمسا، في مساهمتها، بأنها وضعت ترتيبات خاصة لضمان الوصول الآمن للصحفيين الذين يغطون التجمعات السلمية، بما في ذلك تخصيص مناطق صحفية وتعيين موظفين كمنسقين مخصصين لوسائط الإعلام. ووصفت موريشيوس في مساهمتها الكيفية التي تبادلتها الحكومة المعلومات مع جميع غرف الأخبار عن طريق صفحة الفيسبوك الخاصة بدائرة المعلومات التابعة لها ومجموعة الواتساب التي أنشئت لهذا الغرض ولتلقي الاستفسارات. ووفقاً لتقرير صادر عن مجلس أوروبا، حولت هولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مركز "العاملين الرئيسيين" للصحفيين، بينما أفاد الأردن والعراق في مساهماتهما بأنهما أعفياهم من القيود المفروضة على التنقل.

26- وأفادت شيلي في مساهمتها بأنها وضعت ترتيبات مماثلة لوسائط الإعلام الأجنبية، في حين أصدرت السلفادور مرسوماً يضمن للعاملين في وسائط الإعلام حرية ممارسة مهنتهم، اعترافاً بالدور الهام الذي تؤديه وسائط الإعلام والصحافة في مكافحة كوفيد-19 وحماية الحق في الصحة والحياة. وأبلغت هندوراس عن استثناء شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومقدمي خدمات الإنترنت ووسائط الإعلام، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون والصحف من القيود المفروضة على حرية الحركة. وأفادت هولندا بإعفاء حاملي البطاقات الصحفية الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للصحفيين من حظر السفر عقب

(57) انظر مساهمة منظمة الصحافة الحرة غير المحدودة.

(58) "Good practices for press conferences during COVID-19 pandemic", 15 April 2020

مفاوضات مع جمعية الصحفيين الهولنديين. وينطبق هذا الإعفاء على الصحفيين المشاركين في التقارير الإخبارية الموضوعية التي تتطلب وجودهم الفوري والمادي<sup>(59)</sup>.

27- وأبرزت هندوراس كذلك في مساهمتها إلغاء أمر تنفيذي صدر في إطار حالة الطوارئ الصحية، وقيده مؤقتاً حرية التعبير. وجاء هذا التطور في أعقاب المساعدة التقنية التي قدمتها أمانة هندوراس لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ألغيت الأحكام المتعلقة بالحد من حرية التعبير في مراسيم الطوارئ في سياق كوفيد-19<sup>(60)</sup>. وفي بعض الحالات، أدرجت الدول أجلاً (بنود انقضاء السريان) أو بنود مراجعة في قوانين مصممة للتصدي للمعلومات الخاطئة المتصلة بالجائحة<sup>(61)</sup>. ويكتسي إدراج هذه البنود أهمية أكبر بالنظر إلى أن الكثير من هذه التشريعات قد سنتها الهيئات التشريعية بسرعة وبدقة محدودة<sup>(62)</sup>.

28- وأصدرت المنظمات الدولية والإقليمية وآليات حقوق الإنسان عدداً من التوصيات والأدوات لمساعدة مختلف الجهات الفاعلة على التصدي للتحديات التي تفرضها الجائحة. ففي أيلول/سبتمبر 2020، أصدرت الأمم المتحدة مذكرة توجيهية على صعيد المنظومة بشأن تعزيز وحماية حيز المجتمع المدني، أبرزت فيها، في جملة أمور، أهمية حرية التعبير وحرية الإعلام في إطار الجهود المبذولة للتصدي لجائحة كوفيد-19<sup>(63)</sup>. ورصدت المفوضية القيود المفروضة على حرية التعبير وعمل الصحفيين في مناسبات عديدة طوال فترة الجائحة، وأصدرت مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات ذات الصلة<sup>(64)</sup>. وتناولت المفوضية السامية هذه المسألة أيضاً في عدد من البيانات.

29- وللتصدي للتحديات القانونية الناجمة عن التدابير والتشريعات الاستثنائية التي تنفذها الدول، أصدرت اليونسكو مبادئ توجيهية بشأن دور الموظفين في الأجهزة القضائية في حماية وتعزيز الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات والحق في الخصوصية فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19<sup>(65)</sup>. وفي 3 أيار/مايو 2020، أعلنت اليونسكو عن انطلاق حملة توعية بعنوان "الحقائق"، أبرزت دور الصحافة القائمة على الحقائق في مكافحة جائحة كوفيد-19 وشارك فيها ما يزيد على 100 وسيلة إعلامية. وأنشأت اليونسكو أيضاً مركزاً مرجعياً مخصصاً لإجراءات التصدي لجائحة كوفيد-19 لدعم وسائل الإعلام، وتعزيز الوصول إلى المعلومات، وتسخير التكنولوجيات الرقمية لمكافحة الجائحة، ويتضمن مراجع وأمثلة على الممارسات الواعدة لضمان سلامة الصحفيين في هذا السياق<sup>(66)</sup>.

30- وأصدرت المقررة الخاصة المعنية بحرية التعبير، إلى جانب المقرر الخاص المعني بحرية التعبير التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والممثل المعني بحرية وسائل الإعلام التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بياناً عاماً في آذار/مارس 2020 يتضمن عدداً من التوصيات بشأن حماية

(59) انظر مساهمة الاتحاد الدولي للصحفيين.

(60) OHCHR, *United Nations Human Rights Report 2020*, p. 18.

(61) انظر على سبيل المثال: Fergal Davies and Graeme Cowie, "Coronavirus bill: what is the sunset clause provision?", 20 March 2020.

(62) مساهمة منظمة المادة 19.

(63) [https://www.ohchr.org/Documents/Issues/CivicSpace/UN\\_Guidance\\_Note.pdf](https://www.ohchr.org/Documents/Issues/CivicSpace/UN_Guidance_Note.pdf)

(64) انظر: OHCHR, <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/COVID19Guidance.aspx>. انظر أيضاً: OHCHR,

*United Nations Human Rights Report 2020*.

(65) "حماية حرية التعبير في أثناء أزمة كوفيد-19": اليونسكو تصدر مبادئ توجيهية للموظفين في الأجهزة القضائية"، 15 أيلول/سبتمبر 2020.

(66) انظر: <https://ar.unesco.org/covid19/communicationinformationresponse/mediasupport>.

الوصول إلى المعلومات والتدفق الحر للمعلومات أثناء الجائحة<sup>(67)</sup>. ومن التوصيات أن تمتنع الحكومات عن حجب الوصول إلى الإنترنت، وأن تروج بدلاً من ذلك، إلى جانب شركات الإنترنت، المعلومات الموثوق بها من خلال رسائل عامة قوية، ودعم إعلانات الخدمة العامة، والدعم الطارئ للبحث العمومي والصحافة المحلية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون تكنولوجيا المراقبة اللازمة لتتبع انتشار كوفيد-19 محدودة الاستخدام، سواء من حيث الغرض أو الفترة الزمنية. وقدمت المقررة الخاصة المعنية بحرية التعبير تقريراً عن الأمراض الجائحة وحرية الرأي والتعبير إلى مجلس حقوق الإنسان في نيسان/أبريل 2020<sup>(68)</sup>، وأصدرت عدداً من البيانات العامة، بما في ذلك البيانات المشتركة، المتعلقة بحرية التعبير في تصدي الدول للأمراض الجائحة، والتي أبرزت المخاطر وحددت الممارسات الواعدة<sup>(69)</sup>.

31- وأصدر مفوض حقوق الإنسان التابع لمجلس أوروبا بياناً في نيسان/أبريل 2020 شدد فيه على وجوب عدم تقييد الحرية بتدابير مواجهة المعلومات المضللة بشأن كوفيد-19. وأصدر الأمين العام لمجلس أوروبا مجموعتين من الأدوات مشفوعة بإرشادات مفصلة بشأن حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام في سياق الجائحات للدول الأعضاء فيه، مذكراً بالمعايير الأوروبية الواجبة التطبيق، ولا سيما فيما يتعلق بحالات الطوارئ ومكافحة المعلومات المضللة<sup>(70)</sup>. وتدعم المنظمة أيضاً تنفيذ معاييرها من خلال مشاريع المساعدة والتعاون. وأدرجت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قرارها 2020/1 بشأن الجائحة وحقوق الإنسان في الأمريكتين، عدة توصيات للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية فيما يتعلق بحرية التعبير وحرية الإعلام.

32- ووفرت بعض الدول والمنظمات دورات تدريبية ومبادئ توجيهية للصحفيين ووسائل الإعلام بشأن التقارير الإخبارية المتعلقة بكوفيد-19. وأفادت جورجيا، في مساهمتها، بأن الميثاق الجورجي لأخلاقيات الصحافة، وهو هيئة ذاتية التنظيم، قد وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لأعضائه لإسداء المشورة إليهم بشأن كيفية تغطية مسائل التلقيح، ومعالجة المعلومات المضللة، والتعامل مع قضايا الصحة العقلية، والدعم والأمن الرقمي، والعمل عن بعد، والتحديات الاقتصادية التي تواجهها وسائل الإعلام.

33- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نظمت المفوضية مناسبة تدريبية افتراضية لمدة ثلاثة أيام بشأن موضوع "دور وسائل الإعلام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ضوء جائحة كوفيد-19" للصحفيين الشباب من الدول الأعضاء في المنطقة العربية، حضرها مشاركون من الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وعمان، وقطر، والمغرب، واليمن، وكذلك دولة فلسطين.

34- وقامت اليونسكو بمجموعة واسعة من الأنشطة التدريبية لدعم عمل الصحفيين وسلامتهم في سياق الجائحة. وفي أيار/مايو 2020، أعلنت اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية عن انطلاق دورة تدريبية مجانية مفتوحة عبر الإنترنت بشأن موضوع "الصحافة في ظل الجائحة: تغطية كوفيد-19 الآن وفي المستقبل". وكان الهدف من الدورة بناء قدرات الصحفيين على تقديم تقارير إخبارية عن الجائحة بأمان ومهنية. وتابعها ما يقارب 9 000 صحفي وإعلامي وطالب من 162 بلداً. وفي آذار/مارس 2021، أعلن عن انطلاق دورة ثانية بشأن موضوع "تغطية لقاح كوفيد-19: ما يلزم أن يعرفه الصحفيون".

(67) <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25729>

(68) A/HRC/44/49

(69) انظر على سبيل المثال: <https://ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26075>

(70) انظر: "Respecting democracy, rule of law and human rights in the framework of the COVID-19: sanitary crisis. A toolkit for member States" (April 2020)

## باء - التصدي للاعتداءات على الصحفيين.

35- ما فتئ التعاون عبر الإقليمي يحظى بدعم متزايد لمعالجة سلامة الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام ومحاسبة أولئك الذين يؤذونهم ويقيدون عملهم. وفي مؤتمر دولي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمد ممثلو 53 دولة التزام لاهاي بزيادة سلامة الصحفيين. ولئن ركزت الدول على سلامة الصحفيين بشكل عام وعلى ارتفاع معدل الإفلات من العقاب على الاعتداءات على الصحفيين، فإنها سلمت تحديداً بأثر تصديها لجائحة كوفيد-19 على حرية التعبير و"وجود وسائل الإعلام والصحافة المستقلة على شبكة الإنترنت وخارجها".

36- وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، أوصت الدول بوضع حد للعداء والتجريم المتزايدة للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومعاينة الاعتداءات الأخيرة على الصحفيين بسبب تقاريرهم عن حالة الطوارئ الناجمة عن كوفيد-19<sup>(71)</sup>.

37- كما تطرقت المنظمات الإقليمية إلى الاعتداءات التي ارتكبت في حق الصحفيين أثناء تغطيتهم لجائحة كوفيد-19. واعتمدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب القرار 468 بشأن سلامة الصحفيين والإعلاميين في أفريقيا، في دورتها العادية السابعة والستين المعقودة افتراضياً في كانون الأول/ديسمبر 2020. وأشار القرار، في جملة أمور، إلى تدهور الحالة المرتبطة بالجائحة، بما في ذلك التقارير المتزايدة عن الاعتداءات على الصحفيين والقيود المفروضة على عملهم، بما في ذلك إغلاق دور ووسائل الإعلام منذ بداية الجائحة. كما قدم عدداً من التوصيات للدول الأعضاء لتعزيز وحماية حرية التعبير.

38- وساهم مجلس أوروبا، من جانبه، في رصد الاعتداءات على الصحفيين والإبلاغ عنها من خلال منصبه لتعزيز حماية الصحافة وسلامة الصحفيين<sup>(72)</sup>. وعلى هذا الأساس، أدان مفوض حقوق الإنسان التابع للمجلس الاعتداءات على الصحفيين الذين يغطون الجائحة، بما في ذلك في سياق التجمعات السلمية.

39- وبذلت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك جمعيات الصحفيين، جهوداً متضافرة لرصد الاعتداءات على الصحفيين تحديداً فيما يتعلق بتقاريرهم عن جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة على الرصد مرقب حرية الصحافة المعني بجائحة كوفيد-19 والتابع للمعهد الدولي للصحافة ومشروع الصحافة والجائحة الذي ينفذه المركز الدولي للصحفيين ومركز تاو للصحافة الرقمية في جامعة كولومبيا.

## جيم - تدابير صحية محددة لفائدة الصحفيين

40- شدد الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال على ضرورة احترام مؤسسات الأعمال لحقوق الإنسان أثناء أزمة كوفيد-19 وما بعدها. ولاحظ الفريق العامل أن بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان أساسي لضمان تحديد أي مخاطر يتعرض لها الناس والتخفيف من حدتها. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير وقائية كافية لضمان صحة العاملين وسلامتهم. وبالنسبة

(71) انظر على سبيل المثال: A/HRC/46/5، الفقرة 138-175؛ وA/HRC/46/10، الفقرة 133-156؛ وA/HRC/46/12، الفقرة 104-105؛ وA/HRC/46/13، الفقرة 134-89؛ وA/HRC/46/16، الفقرة 137-96؛ وA/HRC/46/17، الفقرة 148-89؛ وA/HRC/47/5، الفقرة 150-163؛ وA/HRC/47/14، الفقرة 134-50؛ وA/HRC/48/9، الفقرة 118-86؛ وA/HRC/48/11، الفقرة 132-139.

(72) <https://fom.coe.int/accueil>

للشركات، يعني ذلك أيضاً حماية العاملين من المخاطر عند مطالبتهم بمواصلة العمل؛ وتوفير الضمانات الأساسية، مثل الإجازة المرضية المدفوعة الأجر؛ وتزويدهم بأعددة ومعدات السلامة<sup>(73)</sup>.

41- وشددت عدة مساهمات على أن الصحفيين قد أدرجوا في الفئات ذات الأولوية في التلقيح، إقراراً بارتفاع مستويات تعرضهم للفيروس أثناء عملهم. وقد أبلغ عن ذلك عدد من البلدان. وفي بعض البلدان، تم تصنيف الصحفيين في عداد العاملين "الرئيسيين" أو "الأساسيين" أو عاملي "الخطوط الأمامية" وأعطوا الأولوية في الحصول على اللقاحات<sup>(74)</sup>.

42- وقد نفذ عدد من الدول وأرباب العمل في قطاع وسائط الإعلام تدابير قللت من تعرض الصحفيين البدني للفيروس. وفي معظم الحالات، تتركز هذه التدابير على تكييف أساليب العمل. وفي حالة المؤتمرات الصحفية، يعني ذلك في كثير من الأحيان نقلها عبر الإنترنت. وعلى الرغم من التحديات اللوجستية والمنهجية العديدة، وثق الاتحاد الأوروبي للصحفيين عدداً من الممارسات الواعدة للمؤتمرات الصحفية عبر الإنترنت في أوروبا<sup>(75)</sup>. ومن خلال التعاون مع شركائها المحليين في جميع أنحاء العالم، قامت منظمة الصحافة الحرة غير المحدودة بتوزيع معدات الوقاية الشخصية، من قبيل المرهم المضاد للبكتيريا والقفازات وأقنعة الوجه التي تستخدم مرة واحدة، على 200 4 عامل في وسائل الإعلام<sup>(76)</sup>.

43- وأوليت العناية أيضاً للحد من التعرض لفيروس كوفيد-19 في سياق رصد قضايا حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها. فعلى سبيل المثال، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السودان، حلقة عمل تدريبية في الخرطوم لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الصحفيون، ركزت على تقنيات الرصد عن بعد التي تساعد على الحد من خطر التعرض للفيروس.

44- وأبلغت جورجيا وسلوفينيا واليونان في مساهماتها عن توزيع إرشادات صحية مصممة خصيصاً للصحفيين والمؤسسات الإعلامية. وأفادت توغو بأنها أنشأت صندوق تضامن متاحاً للصحفيين. كما أصدرت منظمة الصحة العالمية ومنظمات المجتمع المدني إرشادات في هذا المجال<sup>(77)</sup>. ودعمت اليونسكو نشر الإرشادات الصحية للصحفيين من خلال مشاريع في الميدان. فعلى سبيل المثال، أقامت في جنوب السودان شراكة مع جمعية تطوير وسائل الإعلام ووزارة الصحة من أجل تزويد الصحفيين المحليين بالمهارات اللازمة لمواصلة الإبلاغ، دون المساس بصحتهم، وذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية ومجموعات أدوات للسلامة<sup>(78)</sup>. غير أنه رغم هذه الإرشادات، تشير مساهمات المجتمع المدني إلى أن أرباب العمل في قطاع الإعلام في العديد من البلدان قد تجاهلوا التدابير الصحية الوقائية لموظفيهم<sup>(79)</sup>.

45- وأوصى ائتلاف من منظمات المجتمع المدني البرازيلية باتخاذ سلسلة من التدابير العملية التي يمكن تنفيذها للحد من تعرض العاملين في وسائط الإعلام للعدوى، من قبيل تفضيل العمل عن بعد للصحفيين الأكبر سناً، والصحفيين المصابين بأمراض مزمنة، والنساء الحوامل، والعاملين في وسائط

(73) انظر أيضاً: OHCHR, "Business and human rights in times of COVID-19" (October 2020), p.3. وبيان الفريق العامل المتاح على الموقع الشبكي: <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25837>.

(74) انظر مساهمة حملة الشارة الدولية لحماية الصحفي.

(75) "Good practices for press conferences during COVID-19 pandemic", 15 April 2020.

(76) انظر مساهمة حملة الشارة الدولية لحماية الصحفي.

(77) WHO, "COVID-19, an informative guide. Advice for journalists" (January 2021). وانظر أيضاً: International Federation of Journalists, "IFJ coronavirus (COVID-19) safety advisory for media professionals".

(78) انظر: UNESCO, "Supporting journalism around the world in times of COVID-19", 27 May 2021.

(79) انظر مساهمة الاتحاد الدولي للصحفيين.

الإعلام الذين لا يؤدون سوى وظائف داخلية؛ واستخدام ميكروفونات إضافية أثناء المقابلات؛ وتعليق التسجيلات والإصدارات الحية للمحتوى الترفيهي؛ وتقليل عدد الصحفيين في استوديو غرفة الأخبار.

46- وأكدت سلوفينيا في مساهمتها أن دعمها الاقتصادي الموجه للصحفيين المستقلين يشمل دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي (بما في ذلك التأمين الصحي) لضمان التغطية المستمرة.

#### دال- الدعم المحدد للصحفيين ووسائل الإعلام

47- دعا مجلس حقوق الإنسان الدول، في القرار 18/45، إلى التعاون مع الصحفيين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لتقييم الأضرار التي تلحقها جائحة كوفيد-19 بمجال تقديم المعلومات الحيوية للجمهور واستدامة البيئات الإعلامية. وطلب إلى الدول أن تتنظر، حيثما أمكن، في وضع آليات مناسبة لتقديم الدعم المالي لوسائل الإعلام، بما في ذلك الصحافة المحلية وتقديم التقارير الاستقصائية، وأن تضمن تقديم الدعم دون المساس باستقلالية التحرير. وأفادت خمس دول بأنها قدمت دعماً جبايئاً ومالياً واقتصادياً محدد الهدف لقطاع وسائل الإعلام<sup>(80)</sup>. وأشارت مساهمات المجتمع المدني أيضاً إلى الدعم الذي ترعاه الدولة في طائفة من البلدان، وذكرت أن جمعيات الصحفيين أو نقاباتهم كثيراً ما تؤدي دوراً رئيسياً في التفاوض بشأن تدابير الدعم<sup>(81)</sup>. وتتراوح التدابير التي اتخذت بين المساعدة المباشرة (التعويض عن الإيرادات المفقودة وتخصيص حزم للتخفيف) والتدابير غير المباشرة، مثل الخصومات الضريبية على نفقات الإعلانات لتشجيع الشركات على مواصلة الإنفاق على هذا المورد الحيوي للإيرادات. وما فتئ المرصد الأوروبي السمعي البصري يتعقب ما تنفذه الدول الأوروبية من تدابير لدعم القطاع السمعي البصري خلال جائحة كوفيد-19<sup>(82)</sup>.

48- وأبلغ أيضاً عن تدابير موجهة للمحطات الإذاعية للمجتمعات المحلية في البرازيل، حيث غالباً ما تؤدي هذه الوسائل الإعلامية الصغيرة وغير المستقرة مالياً دوراً حيوياً في نشر الأخبار في المناطق النائية، وهو دور ذو أهمية متزايدة لإيصال رسائل الصحة العامة أثناء الجائحة<sup>(83)</sup>. وأبلغت هولندا في مساهمتها عن إنشاء صندوق بقيمة 35 مليون يورو لدعم وسائل الإعلام المحلية، ومعظمها يعتمد كلياً في إيراداته على الإعلانات التجارية.

49- وللإجابة للزيادة الحادة في الطلبات المقدمة إلى صناديق الطوارئ الخاصة بها خلال الجائحة، قدمت منظمة الصحافة الحرة غير المحدودة مساعدة طارئة لما مجموعه 3 435 صحفياً في عام 2020 من خلال برنامج "الصحفيون يستجيبون"، وهي مساعدة تفوق 10 مرات ما كانت عليه في العام السابق. وفي عام 2020، قُدم ما يقارب 90 في المائة من الدعم للصحفيين المتضررين من جائحة كوفيد-19 والمعرضين للتهديد الناجم عنها. وتقيد التقارير بأن حكومة الهند منحت تعويضات لأسر الصحفيين الذين توفوا بسبب الفيروس<sup>(84)</sup>.

(80) انظر مساهمات الاتحاد الروسي والبرازيل وسويسرا وهولندا واليونان.

(81) انظر، على سبيل المثال، مساهمات منظمة الصحافة الحرة غير المحدودة، والاتحاد الدولي للصحفيين، وحملة الشارة الدولية لحماية الصحفي.

(82) <https://www.obs.coe.int/en/web/observatoire/covid-tracker-2021>

(83) انظر مساهمة المركز الاستشاري الصحفي والإذاعي *Centro de Imprensa, Assessoria e Rádio*، البرازيل.

(84) انظر مساهمة حملة الشارة الدولية لحماية الصحفي.

## رابعاً - المساعدة التي تقدمها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن النهج الوطنية لحماية الصحفيين، بطرق منها التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

50- واصلت المفوضية عملها، خلال جائحة كوفيد-19، لمعالجة سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وذلك بطرق منها الرصد والإبلاغ والمشاركة والدعوة وزيادة الوعي وبناء القدرات. وقد أثارت بانتظام مسائل ذات صلة في مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تقاريرها القطرية والمواضيعية المحددة. كما نظمت عدداً من مناسبات التوعية بسلامة الصحفيين على المستوى الوطني، بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين<sup>(85)</sup>.

51- وبالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى نتائج مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين لعام 2017 التي عقدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسكو بشأن سبل تعزيز تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين، اضطلعت المفوضية بمجموعة من المبادرات<sup>(86)</sup>. كما أدمجت سلامة الصحفيين في عملها على المستوى القطري، بطرق منها دعم النهج الوطنية بشأن السلامة، واتباع نهج يشمل النساء والشباب والأقليات والمجتمعات المحلية الأخرى. وفي عام 2021، أعلنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً بالاشتراك مع اليونسكو وبدعم من هولندا عن برنامج بعنوان "حملة عالمية من أجل حرية الإعلام وسلامة الصحفيين" يهدف إلى تعزيز وسائل الإعلام المستقلة والحررة ومنع الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين والحماية منها والمساءلة عنها. وقدم عشرون وجوداً ميدانياً للمفوضية الدعم لوضع وتعزيز النهج الوطنية، وحماية حرية وسائط الإعلام والصحفيين، وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين<sup>(87)</sup>.

52- وتشمل الجهود التي تبذلها المفوضية على الصعيد الوطني إلغاء التشريعات والتدابير التي تحد من حرية وسائط الإعلام، كما تشمل الأنشطة الرامية إلى دعم الكيانات العمومية، من خلال تعزيز وعي المشرعين بحقوق الإنسان ذات الصلة، مع إيلاء الاهتمام للمخاطر المحددة التي تواجهها الصحفيات. وفي هذا السياق، تقدم المفوضية بانتظام الدعم التقني إلى الدول بشأن التشريعات والسياسات التي تحمي حرية وسائط الإعلام والصحفيين، وبشأن الوصول إلى المعلومات والقوانين المتعلقة بالوسائل السمعية البصرية والقوانين المتعلقة بتنظيم الإنترنت. كما تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجمعيات المهنية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في أنشطة الدعوة التي تقوم بها بشأن التشريعات الوطنية ذات الصلة.

53- وتتعاون المفوضية أيضاً مع الجهات الفاعلة القضائية على تعزيز الإجراءات الوطنية للتصدي للاعتداءات على الصحفيين، بما في ذلك الاعتداءات الجنسانية والاعتداءات على الإنترنت، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقيق والملاحقة القضائية. وتقدم المشورة السياساتية والدعم التقني لآليات الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والمساءلة على الصعيد الوطني، بما فيها وحدات هيئة الادعاء المتخصصة. وفي ذلك

(85) A/76/285، الفقرتان 41-42، وA/76/36، الفقرة 109.

(86) انظر: "Strengthening the implementation of the UN Plan of Action on the safety of journalists and the issue of impunity" (16 August 2017) متاح على الموقع الشبكي: <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Journalists/OutcomeDocument.pdf>

(87) انظر: UNESCO, "UNESCO and OHCHR launch global drive for media freedom and safety of journalists", 5 May 2021.

السياق، أجرت المفوضية في عام 2019 تقييماً لآلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في المكسيك. وبعد التقييم، بدأت الآلية، بدعم من أيرلندا، عملية لتعزيز قدرتها على التصدي للهجمات الرقمية<sup>(88)</sup>.

54- ولكي يمارس الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام والمدافعون عن حقوق الإنسان العاملون في مجال حرية الإعلام عملهم بشكل مستقل وحر، يجب أن يكونوا قادرين على العمل دون خوف من الاعتداء أو الملاحقة القضائية وأن يكون بوسعهم الوصول إلى العدالة في حالة حدوث انتهاكات. ولهذا السبب، تعمل المفوضية معهم على تعزيز قدراتهم فيما يتعلق بسلامتهم. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المفوضية مع الصحفيين والجمعيات المهنية والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني من أجل تعزيز قدرتهم على التعامل مع آليات حقوق الإنسان لأغراض الحماية. وهذا ما يشمل مواصلة العمل على إتاحة إمكانية الوصول إلى البيانات العالمية والإقليمية والقطرية المستكملة في إطار المؤشر 1-10-16 من أهداف التنمية المستدامة للمجتمع المدني والصحفيين والجمهور، وتقديم المساعدة والدعم التقنيين لتعزيز جمع البيانات الوطنية في إطار المؤشر 1-10-16.

55- وفي آب/أغسطس 2021، على سبيل المثال، نظم وجود المفوضية السامية لحقوق الإنسان في السودان مائدة مستديرة إقليمية على الإنترنت، تبادل خلالها ممثلو النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين الخبرات مع صحفيين سودانيين يمثلون الهيئات والمنصات الإعلامية الرئيسية، بمن في ذلك المدونون والنقابيون والأكاديميون والهيئات والشبكات الصحفية الرئيسية. وكنيجة مباشرة للمائدة المستديرة وخطوة هامة نحو حماية الصحفيين في البلد، أنشأت ثلاث هيئات من الهيئات الصحفية الرئيسية التي شاركت في الاجتماع اتحاداً موحداً للصحفيين السودانيين، ريثما يتم اعتماد قانون النقابات. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، بدأت المفوضية أيضاً أنشطة جديدة لبناء قدرات الصحفيين في غرب أفريقيا، بما في ذلك ما يتعلق بالتقارير القائمة على حقوق الإنسان التي يقدمها الصحفيون وما يتعلق بحمايتهم. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان، استضاف المكتب الإقليمي لأوروبا التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان حواراً سياسياً بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن كيفية تحسين حماية الصحفيين من التهديدات والاعتداءات، وتعزيز حرية الإعلام والتعددية، والتصدي للتحديات التي تواجه وسائل الإعلام التقليدية في شبكة المعلومات الرقمية في الاتحاد الأوروبي<sup>(89)</sup>.

56- ورصدت المفوضية أيضاً حالات رمزية تتعلق بسلامة الصحفيين في عدة بلدان<sup>(90)</sup>. فعلى سبيل المثال، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في شباط/فبراير 2021 تقريراً خاصاً عن مقتل مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين وعاملين في وسائل الإعلام في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2018 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2021. وأشار التقرير إلى تحول نحو الاستهداف المتعمد والمقصود والمدروس للأفراد، خاصة بعد بدء مفاوضات السلام الأفغانية في 12 أيلول/سبتمبر 2020، والتي قتل بعدها 11 مدافعاً عن حقوق الإنسان وعاملاً في وسائل الإعلام في هجمات موجهة<sup>(91)</sup>.

57- وتؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني دوراً لا غنى عنه في التصدي للإفلات من العقاب. وتهدف أنشطة المفوضية إلى تعزيز قدرتها على الصعيد الوطني على رصد الاعتداءات على الصحفيين والإبلاغ عنها، مع إيلاء اهتمام خاص للاعتداءات على الصحفيات. وفي

(88) A/76/285، الفقرة 40.

(89) انظر: <https://europe.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=2607&LangID=E>.

(90) انظر A/HRC/46/20 و A/HRC/46/76 و A/HRC/48/19 و A/HRC/47/22.

(91) انظر: UNAMA, "Special report: killing of human rights defenders, journalists and media workers in : Afghanistan 2018–2021", (February 2021).



هذا السياق، واصلت المفوضية واليونسكو تقديم الدعم لوحدة الرصد التابعة لل نقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ولاستحداث قاعدة بيانات وطنية عن حالات المس بسلامة الصحفيين، استناداً إلى مؤشرات كمية ونوعية<sup>(92)</sup>.

58- وينبغي أن تشمل النهج الوطنية لحماية الصحفيين تتكيف الجمهور الأوسع نطاقاً في مجال حقوق الإنسان. وتتعاون المفوضية مع الدول والمجتمع المدني والصحفيين لتعزيز معرفة الجمهور بقيمة الوصول إلى المعلومات التي تم التحقق منها وقيمة سلامة الصحفيين. وعلى سبيل المثال، أعلن المكتب الإقليمي للمفوضية في شرق أفريقيا في أيلول/سبتمبر 2021، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي من خلال برنامج شباب أفريقيا المناصر للسلام (Y4P)، عن انطلاق حملة إلكترونية تركز على الشباب في زنجبار وتهدف إلى تعزيز قدرة الشباب المؤثرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي على تعزيز حقوق الإنسان على منصات وسائل التواصل الاجتماعي لديهم وفي مجتمعاتهم المحلية ومكافحة خطاب الكراهية. وتتعاون المفوضية أيضاً مع الصحفيين لتعزيز فهمهم لإعداد تقارير عن حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام وسلامة الصحفيين وغير ذلك من قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك من منظور جنساني وفي حالات وسياقات محددة، مثل الانتخابات والاحتجاجات والنزاعات المسلحة. ففي تموز/يوليه 2020، على سبيل المثال، عقد برنامج التعاون التقني الذي نظّمته المفوضية وهيئة حقوق الإنسان بالسعودية حلقة عمل لمدة يومين للصحفيين السعوديين بشأن موضوع "النهج القائم على حقوق الإنسان والصحافة".

#### المنظور الجنساني لحماية الصحفيات

59- في إطار تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، ركزت المفوضية واليونسكو تحديداً على الأنشطة التي تعزز سلامة الصحفيات. وتسلم خطة العمل بأن الصحفيات يواجهن أخطاراً متزايدة، مبرزة ضرورة اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية. فكثيراً ما يتعرضن، لدى قيامهن بواجباتهن المهنية، لخطر الاعتداء الجنسي، في شكل انتهاكات جنسية موجهة، وغالباً انتقاماً منهن على عملهن؛ كما يتعرضن للعنف الجنسي الغوغائي ضد الصحفيات اللواتي يغطين المناسبات العامة؛ والاعتداء الجنسي على الصحفيات الموجودات رهن الاحتجاز أو الأسر<sup>(93)</sup>.

60- وقد غيرت جائحة كوفيد-19 ظروف عمل الصحفيين، مما جعلهم أكثر اعتماداً على خدمات الاتصالات الرقمية وقنوات التواصل الاجتماعي. ونتيجة لذلك، أصبحت الصحفيات أكثر عرضة للاعتداءات على الإنترنت، بما في ذلك إساءة معاملة النساء وحملات الترهيب والتشهير والتهديد بالاعتداء الجنسي والكشف عن البيانات الشخصية<sup>(94)</sup>. وثمة تقارير مقلقة تفيد بوجود صلة بين الاعتداءات عبر الإنترنت والاعتداءات خارج الإنترنت على الصحفيات. وخلص استقصاء عالمي أصدرته في عام 2021 اليونسكو والمركز الدولي للصحفيين أن 73 في المائة من الصحفيات تعرضن للعنف الجنساني عبر الإنترنت، حيث استهدفت السوداوات ونساء السكان الأصليين في أغلب الأحيان<sup>(95)</sup>.

61- وتشمل أنشطة المفوضية في مجال تنمية القدرات تعزيز قدرة الصحفيات على تحسين أمنهن. وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى أيلول/سبتمبر 2021، نظمت المفوضية السامية لحقوق

(92) A/76/285، الفقرة 41.

(93) انظر: [https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Journalists/UN\\_plan\\_on\\_Safety\\_Journalists\\_EN.pdf](https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Journalists/UN_plan_on_Safety_Journalists_EN.pdf), para.1.17.

(94) انظر A/76/285 وA/HRC/49/66. انظر أيضاً، مساهمة الجمعية البرازيلية لصحافة التحقيق.

(95) انظر: Julie Posetti and others, "Online violence against women journalists: a global snapshot of incidence and impacts" (2020).

الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واليونسكو سلسلة تدريبية من 12 دورة بعنوان "تعزيز حماية الصحفيات والنهوض بحقوق الإنسان الواجبة للمرأة في سياق تقلص الحيز الديمقراطي في آسيا". وفي عام 2021، أعلنت اليونسكو وعدد من منظمات المجتمع المدني عن مجموعتين عمليتين من المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى إعلام غرف الأخبار والصحفيات على حد سواء بالتقنيات والأدوات اللازمة لمنع العنف والتصدي له<sup>(96)</sup>.

## خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

62- لقد وضعت جائحة كوفيد-19 الدول أمام تحديات لم يسبق لها مثيل في العديد من المجالات. ففرض قيود لا مبرر لها على الحق في حرية التعبير للتصدي للجائحة لا ينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل إن من شأنه أيضاً زيادة فقدان ثقة الجمهور ويؤدي إلى نتائج عكسية من الناحية العملية ومن حيث النتائج. وفي بعض الحالات، استُهدف الصحفيون بسبب تعبيرهم عن آراء انتقادية ونشرهم معلومات تسهم في محاسبة الحكومات. وعلاوة على ذلك، فإن حملات التشهير والاعتداءات العلنية على الصحفيين ووسائل الإعلام، التي يرافقها أحياناً تشويه سمعة وسائط الإعلام بشكل عام، ما فتئت تتكرر وتعرض سلامة الصحفيين للخطر. وهذا النمط ليس جديداً، بل إنه تفاقم خلال الجائحة.

63- وتأثرت أيضاً ظروف عمل الصحفيين تأثراً شديداً بعدد من العوامل. ويتعرض بعض الصحفيين بشدة للفيروس نفسه، بسبب طبيعة عملهم في الخطوط الأمامية، وغالباً ما يفتقرون إلى معدات الوقاية الأساسية ولا تتوفر لهم فرص الحصول على الرعاية الصحية الكافية. وقد جاد عدد كبير جداً من الصحفيين بأرواحهم من أجل تقاريرهم الأساسية. كما أدت الجائحة إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية على الصحفيين ووسائل الإعلام.

64- ويسلط هذا التقرير الضوء على عدد من الممارسات الجيدة التي يمكن للدول وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تستفيد منها في حالات الطوارئ الصحية في المستقبل. وعلى وجه الخصوص، توصي اللجنة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين عند الاقتضاء بما يلي:

(أ) تهيئة بيئة مواتية لتسهيل العمل الحيوي الذي يقوم به الصحفيون في سياق طوارئ الصحة العامة، لأن هذا العمل مهم للغاية في التغلب على حالة الطوارئ. وهذا يعني، على سبيل الأولوية، جعل القوانين والسياسات والممارسات متوافقة تماماً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي أن تشمل هذه التدابير مراجعة القوانين والسياسات، ولا سيما تشريعات الطوارئ، وإلغائها أو تعديلها، عند الاقتضاء، وتعزيز التدابير التي لا تضمن فحسب تمكين الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام من أداء عملهم بصورة مستقلة ودون تدخل لا مبرر له أثناء الجائحة الحالية وما بعدها بل وتشجع على تمكينهم من ذلك؛

(ب) نشر وضمان إتاحة معلومات موثوق بها ومستكملة عن الصحة العامة، سواء خارج شبكة الإنترنت أو عبر الإنترنت، من أجل تزويد الناس على أفضل وجه بالأدوات اللازمة للمساهمة في مكافحة الجائحة. ومن المهم للغاية نشر المعلومات في أشكال تسمح لأطراف ثالثة بإعادة استخدامها، بما فيها الصحفيون، وعلى قنوات تصل إلى مختلف المجتمعات المحلية، وهو أمر يدل على الالتزام السياسي للدول بالانفتاح والشفافية تحقيقاً للمصلحة العامة؛

(96) انظر، على سبيل المثال، اليونسكو وغيرها، "دليل عملي موجه للصحفيات حول كيفية الردّ على التحرش على الإنترنت" (2021).

(ج) استحداث واعتماد آليات متكاملة ومراعية للمنظور الجنساني للوقاية والحماية والرصد والاستجابة من أجل سلامة الصحفيات على شبكة الإنترنت وخارجها، بالتشاور مع المنظمات الإعلامية والصحفيات؛

(د) اتخاذ تدابير لحماية الصحفيين من الاعتداءات، سواء خارج شبكة الإنترنت أو غيرها، وضمان المساءلة بإجراء تحقيقات محايدة وسريعة وشاملة ومستقلة وفعالة في جميع ما يدعى من حوادث عنف وتهديدات واعتداءات على الصحفيين، وضمان حصول المجني عليهم، وعند الاقتضاء، حصول أسرهم، على سبل انتصاف فعالة، بما في ذلك جبر الأضرار؛

(هـ) اتخاذ خطوات فورية لضمان عدم استخدام تكنولوجيا المراقبة إلا في امتثال تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والأطر القانونية التي تضمن الخصوصية، إلى جانب الأدوات اللازمة لضمان التنفيذ. وينبغي التحقيق في جميع حالات ادعاءات المراقبة التي تشكل تدخلاً غير قانوني وتعضياً في الحياة الخاصة؛

(و) اتخاذ تدابير لضمان تمتع الصحفيين بظروف عمل آمنة وصحية ومواتية، بما في ذلك ما يتعلق بالتحديات التي تفرضها الجائحة. فطبيعة العمل الصحفي في سياق الأوبئة تضع بعض الصحفيين على خط المواجهة، مما يعرضهم لخطر الإصابة بالعدوى. وتماشياً مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يتحمل أرباب العمل في قطاع وسائط الإعلام مسؤولية احترام حقوق الإنسان والسعي إلى منع أو تخفيف أي أثر سلبي على حقوق الإنسان يرتبط مباشرة بعملياتهم أو منتجاتهم أو خدماتهم. وبالإضافة إلى توفير معدات الوقاية الشخصية الأساسية، يجب على أرباب العمل في قطاع الإعلام تنفيذ بروتوكولات صحية مصممة خصيصاً للحد من التعرض للداء إلى أقصى حد ممكن؛

(ز) اتخاذ تدابير لضمان بيئة تتيج العمل لوسائل الإعلام المتعددة والمتنوعة، رغم الآثار المالية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وتوزيع الدعم الجبائي والمالي والاقتصادي المحدد الهدف على قطاع الإعلام بطريقة عادلة وشفافة، دون تمييز، استناداً إلى منظورات يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن تكون ضمانات استقلال الخط التحريري وتعددية وسائط الإعلام جزءاً من أي تدابير داعمة؛

(ح) النظر في مسألة تعميق التعاون، بما في ذلك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بشأن كيفية تعزيز النهج الوطنية لحماية الصحفيين والتعاون الكامل في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين.

65- إن الوصول إلى المعلومات والتدفق الحر لها والمناقشات الشاملة للجميع والحيوية القائمة على تقارير إعلامية متينة هي حجر الزاوية في الاستراتيجيات الفعالة، ليس فقط لمكافحة جائحة كوفيد-19، ولكن أيضاً لإعادة البناء بشكل أفضل. والاستثمار في الحفاظ على استقلال وسائط الإعلام وحرية التعبير وخصوصية الاتصالات أمر أساسي لبناء الثقة، وفي نهاية المطاف، أمر أساسي للتنفيذ الكامل للمعهد الاجتماعي الجديد الذي قدمه الأمين العام في "خطتنا المشتركة".